

العملة بين المشرق والمغرب أول درهم مغربي سكّ عام (181هـ)

عبد العزيز بنعبد الله

علم النُمِّيَّات هو علم تُعرف به أنواع النقود التي ضربت في أزمنة مختلفة وبلاد شتى وفي أيام ملوك وقياصرة متنوعين. والنُمِّيَّات جمع نُمِّي وهي كما في القاموس صَنْجَة الميزان أو الفلوس والدراهم التي فيها رصاص أو نحاس، والواحدة بهاء والجمع نامي، وهذه الكلمة متقاربة مع لفظة لها نفس المدلول في اللغتين اليونانية واللاتينية، ومنهما أخذ الفرنسيون كلمة :

. Numismatique

ولم يكتب في هذا الموضوع من علماء الإسلام ومؤرخيه إلا أفراد قلائل منهم البلاذري في آخر مصنفه «فتوح البلدان»، والمقرئ صاحب «الخطط» في «رسالة في النقود الإسلامية» عني بنشرها الشدياق ثم أعيد نشرها عام 1933، وهي تتم ما كتبه البلاذري، وهناك كتاب ثالث هو الجزء العشرون من «الخطط التوفيقية الجديدة»، لعليّ باشا مبارك أفرده للنقود العربية فتم بذلك موضوع تلك النقود من صدر الإسلام إلى عام 1282 الموافق عام 1865، والكتاب الرابع موسوم بتحرير الدرهم والمثقال والرطل والمكيال، تأليف مصطفى الذهبي الشافعي، وهناك أيضاً أقوال متفرقة في كتب مؤرخين آخرين كابن خلدون والقلقشندي.

أما في اللغات الأجنبية فأهم ما كتب في هذا الباب رسالة النقود لـ«دوساسي» De Sacy، وقبل أن نرسم لوحة عن تاريخ النقود المغربية نرى من الواجب التمهيد لها بلمحة في تاريخ النقود العربية وكذلك الأجنبية فنقول :

كان الناس يتعاملون أول الأمر بالمقايضة قبل أن يعرفوا النقود، ويقال إن أول أمة تعاملت بالنقود هي اللوذية في ممت القرن السابع قبل الميلاد، وقد ذكر أنستاس ماري الكرمللي في كتابه «النقود العربية» أن بلاد فارس تعلمت ضرب النقود من «لوذية» على إثر تغلبها عام 546 قبل الميلاد، وكانت النقود في أول أمرها تُضرب مربعة ثم جعلوها مستديرة، وقد علم اللوذيون العالم النقود المقطوعة بحجم معين ووزن معين وطبعها بطابع الملك كفالة لقيمتها. وهكذا شاع استعمال النقود المطبوعة في جزر المتوسط واليونان وأوروبا، وعند ما نمت ثروة أثينة واتسع إطار تجارتها كانت نقودها تحتل مركزاً مهماً في الأسواق لا سيما في حوض المتوسط، ولم يستعمل الرومان النقود إلا حوالي عام 350 قبل الميلاد حيث ضربوا نقوداً فضية على غرار الدارخمة أي الدرهم اليوناني وصغروها إلى سدس حجمها الأصلي بعد استيلائهم على جنوب اليونان عام 268 قبل الميلاد، على أن القرطاجيين، وهم من الجنس العربي لرجوع عنصرهم إلى الكنعانيين سكان فينيقيا (أي ساحل لبنان) هم أسبق الأمم إلى استنباط النقود الجلدية التي كانوا يستعملونها استعمالنا اليوم للأوراق المالية، على أن أول أمة استعملت الأوراق البنكية في شبه شكلها الحالي هي أمة الصين، كما أورد ذلك ابن بطوطة في رحلته حيث أشار إلى وجود (أوراق بقدر الكف مطبوعة بطابع السلطان، وإذا تمزقت حملها إلى دار السكة ليأخذ عوضها).

وكان الانبساط في جنوب شرقي الأردن قد اقتبسوا من اليونان ضرب النقود، وأول من فعل ذلك منهم الحارث الثالث وكانت للدولة التدمرية نقود

في أحد وجهيها صورة وفي الوجه الآخر أحرف، أما العرب قبل الإسلام فإنهم كانوا يتعاملون بنقود كسرى أي الدراهم والدنانير، وكان الدرهم فضياً والدينار ذهبياً على الأغلب، ووزنه مثقال، وكان إلى جانب هذين النقيدين نقود نحاسية، ورُوي عن الزمخشري أن الدينار قطعة من فضة، وهو خلاف المشهور كما يدل على ذلك قول الشاعر الذي شبه الدينار بالشمس والدرهم بالقمر :

ويظلم وجه الأرض في أعين الورى بلا شمس دينار ولا بدر درهم

ويرى المقرئ أن النقود النحاسية لم تكن معروفة في القديم وهو خطأ لوجودها عند الرومان واليونان.

وكانت قيمة الدينار تختلف من 10 دراهم إلى 13 أو 15 درهماً حسب خلوصها أو زيفها، ويُقدّر الدينار بنصف ليرة فرنسية ذهباً أو نحو العشرة فرنكات ذهبية، وجاء في «الخطط التوفيقية» لعلي مبارك باشا (ج 4 ص 46) أن قيمة الدينار هي خمسة عشر فرنكاً ذهبياً.

وكانت الدراهم الفارسية ثلاثة أنواع، منها البغلية، أما الدنانير فقد عرف العرب منها صنفين : الهرقلي أو الرومي، والكسروي أي الفارسي، وقد ظل العرب بعد الإسلام يتعاملون بالنقود الرومية والفارسية، فلما ضربوا نقودهم أبقوها على شكلها الرومي والفارسي بكتابتها ونقوشها حتى أن خالداً ابن الوليد يوم ضرب باسمه نقوداً في طبرستان عام 15 أو 16 هـ جعلها على رسم الدنانير الرومية، ويقول المؤرخ الألماني «ميلر» إن خالداً أبقي على أحد وجهي هذه الدنانير صورة الصليب والتاج والصولجان، ونقش على الوجه الآخر اسمه اليوناني، وقد لاحظ الأستاذ أنستاس ماري الكرمللي أن هذا يتناقض مع ما قاله المقرئ من أن عُمَر بن الخطاب هو أول من ضرب النقود في الإسلام، ويريد الأستاذ الكرمللي أن يستنتج من رواية «ميلر» أن ضرب

النقود باسمه كان من أهم الأسباب التي دعت عمر بن الخطاب إلى تنحيته عن قيادة الجيش، وأن عزله كان بعد فتح الشام والقدس في واقعة اليرموك. والذي حمل الأستاذ على هذا الاستنتاج كون خالد لم يكثرث للعزل، بل ظل على ولائه لعمر، وحارب في جملة الجند، وهذا استصغار لإيمان خالد الذي كان يرى أن طاعة الخليفة ولو مخطئاً هي طاعة للرسول.

أما عبد الله بن الزبير فهو أول من ضرب النقود مستديرة في مكة، وضرب الأمراء والولاة في عهد الخلفاء نقوداً في طبرستان عام 28 هـ، ولكن أول من ضرب النقود الرسمية عربية مستقلة في الإسلام، وأوجب التعامل بها، كما يقول الأستاذ الكرمل، وأبطل استعمال النقود الرومانية والفارسية، هو عبد الملك بن مروان خامس أمراء بني أمية بإشارة سيدي محمد الباقر بن علي بن الحسين، ولكن ابن الأثير ينسب فضل هذا الرأي لخالد بن يزيد بن معاوية. وقد عرفت دنانير عبد الملك بالدنانير الدمشقية، وأمر عامله على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي بضرب الدراهم، ثم صار أمراء العراق يضربون النقود لبني أمية. وفي «معلمة الإسلام» أن الحجاج اتخذ داراً للضرب، وجمع فيها الطبّاعين، فكان يضرب المال، ثم أذن للتجار وغيرهم أن تضرب لهم الأوراق واستغلها من فضول ما كان يؤخذ من فضول الأجرة للصّناع والطّباعين.

وحينما غلب هارون الرشيد «نقفور» ملك الروم البيزنطيين فرض عليه غرامة مالية ينقش على أحد وجهي نقودها «هارون الرشيد»، وعلى الآخر «الأمين والمأمون»، وقد استعمل العباسيون الحجارة الكريمة، كما تستعمل الحوالات المالية اليوم.

والقيراط معرب كذلك عن اليونانية، وكان وزنه يختلف بحسب البلاد، فَبِمَكَّة رُبْعُ سُدُسِ دِينَارٍ (أي 1/24) وبالعراق نصف عُشْرٍ (أي 1/20) كما في

القاموس، ومن أغرب ما ورد في مجلة هسبريس (Hespéris) (ج 23 سنة 1936) أن صلاح الدين الأيوبي ضرب عدداً من النقود الذهبية والفضية ليسحب من الرواج العملة الزجاجة التي كان الخلفاء الفاطميون قد اضطروا إلى استعمالها.

ويجد الباحث نُتفاً مبعثرة من تاريخ النقود المغربية في جملة المصنّفات التاريخية والرحلات والتراجم، إلا أن هنالك كتباً أفاضت في هذا الباب كرحلة الحسن بن محمد الوزان المعروف بليون الإفريقي، وإذا أضفنا إلى ذلك ما أورده ابن بطوطة في رحلته (ج 4 ص 336) والمقريري وابن فضل الله العمري والزباني، ثم جاء في مصادر أخرى ككتاب «النميات والنقود الإسلامية» للأستاذ سُوثير (Sauvage 1882-87) و«العملة الإسلامية» لم. ساسي 1797 وشيني، وبونفيل في «دائرة المعارف النقدية» (ص 175)، وكذلك النماذج المحفوظة في المتاحف ودور الآثار يمكننا أن نرسم صورة عن النقود المغربية وتطورها وشكليتها وقيمتها خلال العصور، وقد ذكر الأستاذ ماسينيون في التعليق الذي حرره حول رحلة ليون الإفريقي بعنوان «المغرب في السنوات الأولى للقرن السادس عشر» (ص 100) لائحة لدور السكة في المغرب أيام الحسن الوزان، أي أواخر القرن العاشر، مشيراً إلى وجودها بفاس «لسك الذهب والفضة»، ومراكش كذلك، وتزنيّت (الفضة)، وتيوت بسوس (الحديد) وهسكورة (الذهب)، وأزمور (الذهب والفضة)، وسلا (الذهب والفضة) كذلك، وسجلّماسة (الذهب والفضة ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر الميلاديين).

غير أن العملة لم تكن إذ ذاك منتشرة في كل مكان لأن المقايضة كان لا يزال العمل جارياً بها، وقد ذكر الحسن بن محمد الوزان أن الفضة لم تكن تستعمل في عصره بسوس ومصمودة وهسكورة وتادلا والحوز إلا حلياً للنساء لا للتعامل.

وكان هنالك نوعان من النقود : نقود حقيقية مسكوكة كالدينار الذهبي والدرهم الفضي، والفلس المصنوع من معدن البليون، ونقود معظمها غير موجود وإنما تتخذ أساساً ومقياساً لغيرها من النقود الموجودة، مثال ذلك المثقال العربي الذي كان يساوي في القرن الثاني ما بين 10 و15 أوقية وما بين 40 و60 موزونة، ورغم أزمة الوفرة أو القلة التي طرأت على التتابع بخصوص الذهب والفضة بعد القرون الوسطى، فإن قيمة الفضة الشرعية ظلت على ما كانت عليه في الصدر الأول، أي سُبُع قيمة الذهب، في حين أن المعدنين كادت قيمتها تتعادل، بل تجاوزت قيمة الفضة قيمة الذهب على أثر اكتشاف معادن الإبريز ونضوب معين معادن الفضة القديمة.

والدينار كان وزنه يتراوح في الصدر الأول بين 4.729 غرامات و4.25، ونقص وزنه أيام المرابطين فأصبح 3.960 غرام. وقد صرف علي بن يوسف 70.000 دينار لبناء سور مراكش بأدراج الأبواب، (الاستقصا، ج 2، ص 23-40). ثم ارتفع وزنه أيام الموحدين الذين حاولوا العودة إلى الوزن السلفي بتقليد الأوائل حتى في العهد العُمري، وظل الدينار الموحد مربعاً طوال قرن كامل ثم تغير شكله إلى التدوير أيام المرينيين دون أن ينقص من وزنه. وورد في «البيان المغرب» (ج 3، ص 154، ط، الرباط 1960) «أن المنصور الموحد رأى أن الدينار القديم يصغر عن مرأى ما ظهر في المملكة من المنازع العالية، وأن جرمه يقل عما عارضه من المناظر الفخمة الجارية، فعظم جرمه ورفع قدره بالتضعيف وسومه، فجاء من النتائج الملوكية والاختراعات السرية جامعاً بين الفخامة والنماء والطيب وشرف الانتماء...».

وكانت بباب منصور العُجج أيام السعديين بمكناسة أربعة عشر مائة مطرقة تضرب الدينار «دون ما هو معدّ لغير ذلك من صوغ الأقراط والحلي»، («النزهة»، ص 95). وقد فاق وزن الدينار السعدي الوزن الشرعي

الذي أوصله البعض إلى 4.414 غرام، (راجع كتاب : Berthes حول النُمِّيَّات)، وقد أصبح للدينار بعد وقعة وادي المخازن نفاق لدى التجار والأنجليز الذين اغتنموا هزيمة البرتغاليين لبيع منسوجاتهم بالذهب ومبادلتها كذلك بالسكر والجلود المدبوغة وملح البارود. وفي أيام العلويين بلغ وزن الدينار ثلاث غرامات، ومنذ عهد المولى إسماعيل أبطل التعامل بالدينار الذهبي، إلا ذلك النوع الصغير التابع الذي ضُرب بالرباط عام 1202 هـ / 1787م والذي كانت قيمته تعادل أربعين مُوزونة، وهكذا انتهى عهد المغرب بالمشاكيل الذهبية التي استعوض عنها بمشاكيل قياسية من فضة، فكان الدينار الفضي يزن 28 جراماً ما بين سنتي 1174-1202هـ/1760-1787م، ويساوي ريالاً عام 1266هـ/1849م، ويزن 26 جراماً ما بين سنتي 1321 و1323هـ، (1903-1905م)، أما بالنسبة للدرهم فقد كان الدينار يساوي في الصدر الأول عشرة دراهم وستمئة فلس وأيام المرابطين والموحدين مثقالاً وعشرة دراهم، وأيام المرينيين والسعديين والعلويين 15 درهماً. ولكن فقهاء المذهب المالكي يشيرون إلى اختلاف قيمة سعر الدينار تبعاً لموضوع الصرف حيث قال شاعرهم :

والصرف في الدينار (يب) فاعلم في دية عقد نكاح قَسَم

ملاحظين أن السعر هو 12 (يب) في الديات والعقود والأنكحة والقسم، ويظهر أن اختلاف قيمة الدينار راجع لخلوص هذه العملة أو زيفها :

- الدينار اليوسُفي المنسوب إلى الخليفة يوسف الموحدي، («المن بالإمامة على المستضعفين» ص 484، «الاستقصا»، ج 1 ص 164).

- الدينار المريني تتجلى قيمته في قوّته الشرائية حيث حجّ الشيخ زروق بمائة وسبعين ديناراً، («الجدوة» ص 64)، وقد صنع أبو عنان في مراكش ديناراً مسكوكاً زنته مائة دينار ذهباً، («أزهار الرياض» للمقري، ج 1 ص 39).

- دينار ابن الطالب هو الدينار الفاسي المنسوب لأحمد بن محمد بن الطالب، أمين دار السكة بمراكش المتوفى عام 1011هـ/1602م، («الأعلام» للمراكشي التعارجي، ج 2، ص 45).

- دينار جشمية («المن بالإمامة» ص 393). هل تعني المزيفة كما في المعاجم أم الذهبية كما عند كايانكوس Gold Dinars («ابن أبي عذاري»، ج 1، ص 2).

Lévy Provençal : Notes d'histoire almohade, Hespéris, T.10, 1930 p.51.

Alfred Bel : Contribution à l'étude des dirhams de l'Espagne almohade, Hespéris, T.16, 1933, p.7.

- الدنانير السجلماسية بالأندلس، («ابن عذاري»، ج 2، ص 344).

- الدنانير الفضية العشرية، («البيان المغرب»، ج 3، ص 412، ط الرباط 1960).

- دينار يحيى المعللي بسبته.

Mateu y Llopis : Dinares de Yahya Al-Mu'alali de Ceuta y Mancuses barceloneses (Al-Andalous, Vol. 11, fax 2, 1946, id Vol. 12, fax 2, 1947).

- الدينار الأندلسي عام 1278 هـ/1861م، ذكره دوزي

Hist. des musul. d' Espagne. T.I.P. 282.

إن مسيحيي قرطبة أدوا يوماً من الأيام ضريبة فوق العادة بلغت مائة ألف دينار وقومها بأحد عشر مليون فرنك بقيمة الصرف عام 1861 م، («مقدمة» ابن خلدون م 1 ص 465، طبعة بيروت) و«البيان المغرب» لابن عذاري، ج 3 ص 412، ط. الرباط، و«نزهة الحادي»، ص 95).

L. Massignon : Le Maroc dans les premières années du XVIe s. 1906 p. 102.

- دينار أبو المهاجر التابعي («الاستقصا» ج 1، ص 36، و«الحلة السيرة» ج 2، ص 324، ط. 1963).

والخلاصة أن الدينار كان يساوي :

- 1- في الصدر الأول عشرة دراهم وستمائة فلس.
- 2- وأيام المرابطين والموحدين مثقالاً وعشرة دراهم.
- 3- وأيام المرينيين والسعديين والعلويين 15 درهماً.

أما الدرهم فهو عملة فضية أصلها يوناني (الدراخمة)، وقد استعملها الفرس في ثلاثة أنواع منها البغلية، وضرب الحجاج بن يوسف الثقفي دراهم بالعراق، وكان الدرهم البغلي يساوي ثمانية دوانق، والمغربي ثلاثة، فأمر عمر بن الخطاب بالنظر إلى الأغلب في التعامل، فحددت قيمة وسطي وهي ستة دوانق والبغلية نسبة إلى بغل، وهو اسم يهودي ضرب تلك الدراهم، (راجع «البرهان القاطع» و«مجمع البحرين»).

وتتجلى القوة الشرائية للدرهم في عهد عمر بن الخطاب أن رزق الوالي عمار بن ياسر على الكوفة بلغ 600 درهم، وهو رزق سخّي، وقدّر لعبد الله بن مسعود مائة درهم وربع شاة لتعليمه الناس في الكوفة وقيامه على بيت المال فيها، وكان عمر يستنفق درهمين كل يوم له ولعِياله، («طبقات ابن سعد»، ج 3 ص 308).

وقد عُثر في مدينة وكيلى الإدريسية على ستة دراهم سُكّت في واسط، مقرّ الحجاج بين البصرة والكوفة عام 95 هـ/713م، ودراهم ضُربت في مدينة السلام عام 157 هـ/773م، وأخرى على نوعين ضُربت عام 171 هـ/787م ودراهم سُكّت باسم خلف بن الماضي عام 175 هـ/791م، وأخرى ضُربت في وكيلى

نفسها باسم المولى إدريس الثاني عام 181هـ/797م، وأخرى باسم المولى إدريس عام 183هـ/799م، وأخرى باسم قيس بن يوسف عام نيّف ومائة وثمانين هجرية، نُقش عليها «لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، (مجلة «هيسبريس» Hespéris ج 23 عام 1936). وبالعشور على درهم إدريسي يتأكد أن المغرب الأقصى هو أول بلد في المغرب العربي والأندلس، سكّ الدراهم خلافاً لما ورد في تاريخ الذهبى من أن أول من ضرب الدراهم في بلاد المغرب هو عبد الرحمن بن الحَكَم الأموي القائم بالأندلس في القرن الثالث، وإنما كانوا يتعاملون بما يحمل إليهم من دراهم المشرق («الحاوي للفتاوي» لجلال الدين السيوطي، ج 1، ص 103).

وقد أمر المنصور السعدي بضرب السكّة منحّسة وسُمّيت دراهم، («تاريخ الدولة السعدية»، ص 66 Chronique anonyme de la D.S).

وأول من أعاد تدوير الدرهم بالمغرب المامون الموحّدي عام 626هـ/1228م، وكان المهدي قد ضربه مربّعا («الأعلام» للمراكشي، ج 6، ص 386). وورد في وثيقة يهودية عربية رقم 3 بقلم سامويل بن دنان (هسبريس 1948) أن - أي الدرهم - كان مربّعا فدوّره السلطان مولاي محمد الشيخ. وكان الدرهم يعادل جزءاً من عشرة أو ثلاثة عشر أو خمسة عشر من الدينار الذهبي تبعاً لخلوصها أو زيفها، كما يعادل الأوقية.

وذكر ابن بطّوطة في رحلته، (ج 2، ص 179)، أن دراهم المغرب صغيرة وفوائدها كثيرة، أي أن لها قوة اقتنائية كبرى كما يقول رجال الاقتصاد. وإذا تأملت أسعار المغرب مع أسعار ديار مصر والشام لاح فضل بلاد المغرب، فالدرهم الفضيّ بمصر كان يساوي إذ ذاك ستة دراهم من دراهم المغرب، ومع ذلك فإن نفس العدد من الأوقيات من اللحم مثلاً كان يباع بمصر بدرهم، وفي المغرب بدرهمين. والفواكه أكثرها مجلوب من الشام وهي كثيرة، إلا أنها

ببلاد المغرب أرخص، وقد كان الفلّس المصري يساوي ثُمْن الدرهم المغربي، والرّطل هناك بثلاثة أرطال مغربية، وهكذا فبلاد المغرب كانت أرخص بلاد الله أسعاراً.

وقد ذكر الحُضَيْيْغِي في رحلته أنه كان على الحاج أن يصرف دراهمه بالذهب لأنه يروج في كل بلد، «بخلاف هذه الدراهم الإسماعيلية فواجهها في عمالة المغرب، فإذا خرجت منها فلا تروج إلا ببخس».

وقد أمر المولى محمد بن عبد الرحمن بضرب الدرهم الشرعي عام 1285هـ/1868م. والاعتماد عليه وحده في المعاملات والأنكحة والعقود، وقد أرجعها بذلك إلى أصلها الذي أسّسه سلفه عام 1180هـ/1766م، وقيّمته عشرة دراهم في المثلّال، ويعاقب كل من خالف ذلك، («الاستقصا» ج 4، ص 231).

والدرهم الحسنّي أو «الحسنّي» كان يساوي العُشْر الواحد من الريال (1/10)، وقد أضاف المولى عبد العزيز إلى الدرهم أربعة نقود من البرونز، هي «الموزونة» وقيمتها الاسمية سنّتم واحد، و«الوجهين» أي موزونتان اثنتان.

وكان الدرهم الفضّي الصحراوي مربّعاً في العهد الموحدّي يُتعامَل به في الصحراء ولكنه في الغالب مدّور الشكل يحمل في أحد وجهيه اسم مكان السكّ أو الضرب (تطوان أو الرباط أو مراكش أو فاس). وفي الوجه الآخر قيمته، وقد تم سكّ الدرهم المغربي الصحراوي في عهد السلطان مولاي الرشيد والمولى سليمان وزيف وزنه من الفضة الذي انخفض إلى غرام ونصف بدل غرامين ورُبْع، وكان الدرهم يحمل اسم السلطان الذي سكّه، وقد استمر هذا النظام إلى عهد السلطان الحسن الأول الذي ضرب العملة في أوروبا ورفع

الوزن الشرعي للدرهم إلى جرامين ورُبُع، أي 30 سنتيم فرنسية، وقد ذكر ابن حَوْقَل أن دار السكّة كانت تضرب بالأندلس كل سنة ما قيمته مائتا ألف دينار، وكان الدرهم يساوي 1/17، جزء من سبعة عشر جزءاً من الدينار، (كتاب «الممالك والممالك» طبعة De Goege ص 194، و«نفح الطيب» ج 1، ص 130). ووزنه بالأندلس 3 جرام (راجع الرطل W.Hinz-Islamische... etc.).

كما كان الدرهم يطلق أيضاً على ثوب من الحرير والقطن، (رسالة الحسبة لابن عبد الرؤوف، ص 86، ودوزي، ج 1، ص 438).

[انظر «المراهم في أحكام فساد الدراهم» لأحمد بن عبد العزيز الهلالي (الخزانة الملكية بالرباط)، خم 4076].

- و«رحلة ابن بطوطة» ج 2، ص 179.

- و«الدرهم والدينار» : مقدمة ابن خلدون، ج 1، ص 456. و«الأصداف المنفضة عن حكم صناعة دينار الذهب والفضة»، ألفه أحمد حمدون الجزنائي في دار سكة أحمد الذهبي ووصف عملية سبك الذهب بهذه الدار وأحكام السكاكين. (نسخة بالمكتبة الكُتُونِيّة بطنجة).

- والدراهم السعدية («تاريخ الدولة السعدية»، ص 66).

- والدرهم في الأندلس («إسبانيا المسلمة»، ص 76)، و«الموسوعة الإسلامية» ج 2، ص 328).

ثم صار الريال يساوي، عام 1949، 13 درهماً ونصف و296، 1 فلساً، وفي عام 1899 صار الريال يعادل عشرين قرشاً، و3.120 من الفلوس، وفي عام 1788 ضربت في إسبانيا سلسلة من النقود المغربية، وكانت هنالك نقود تُسمى بالزلاغي تتجزأ إلى نصف فلس وثُلثه ورُبُعه وخُمُسُه.

وكان الدّوبل، وهو تكبير دبلون عند الإسبان، يستعمل في فاس وهسكورة وتونس وتساوي قيمته عند كل من المرينيين والحفصيين وبني الأحمر في غرناطة ما يعادل 13.50 فرنكاً.

أما العملة التي كانت أساس التعامل بالمغرب في العهد الحسني فما بعد فقد وصفها الدكتور قسبجير في كتابه : «الدار البيضاء والشاوية عام 1900» حيث ذكر أن أساس نظام العملة كان هو المثلث المستعمل مثلاً في المعاملات العقارية والبيوع بالمزايدة والذي كانت قيمته تعادل 30 سنتيماً فرنسياً بالصرف الوقتي إذ ذاك.

